الأمن والمجتمع

تحصين النشء .. المستقبل الأمني

نشء اليوم هم أرباب أسر الغد وهن رباته , فإن ساعدت أعمال الشرطة على تنشئتهم على الفضيلة والأخلاق الحميدة كانوا هم عون الشرطة وسر نجاحها , وإن تجاهلتهم برامج الشرطة اليوم فستدفع الأثمان باهظة في ملاحقتهم كمجرمين وأرباب أسر فاشلين في تربية أبنائهم وتدور رحى العجلة في اتجاه الصعوبات.

الشخص المجرم يصعب تتبعه والسيطرة عليه من رجل شرطة واحد لأن أفعاله الإجرامية يرتب لها و في الظاهر هو واحد من الناس فيحتاج الى جهود مجموعة من الشرطة ليأمن المجتمع من شروره.

العمل من أجل جيل صالح من الناس يجب أن يأخذ حيزا من اهتماماتنا كشرطة وجزءاً من استراتيجيتنا لمكافحة الجريمة , وهذا ما افتقدناه في الماضي ولا زال خارج برامجنا.

كم أتمنى عملا مشتركا يجمع وزارة التربية والتعليم ووزارة الداخلية مع وزارة الشباب والرياضة ووزارة الإعلام في برنامج واحد يهتم بالنشء والفتية فيجعل منهم أصدقاء للشرطة منذ نعومة أظافرهم , لا يخافون الشرطة بل تكون هي الملجأ الذي يهرعون إليه عند الحاجة ويكونوا علي وعي بكل حقوقهم التي على الشرطة فيأخذونها.

عقيد/عبدالغني علي الوجيه

كنا قد بدأنا منذ العام 2006م برنامجا في شرطة الدوريات الراجلة يستهدف النزول إلى المدارس لإلقاء محاضرات التوعية للطلاب مستغلين كل لحظة فراغ لديهم , بعض مدراء المدارس رحبوا بالفكرة وسهلوا لنا تنفيذها وبعض آخر استدعى الحجج التي منها وجوب استئذان مكتب ووزارة التربية !! وهؤلاء ذكروني بأحد مدراء أمن العاصمة السابقين الذي أوقف برنامج تعليم اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية الذي أقمناه في معسكر شرطة الدوريات الراجلة عصرا لمن يؤدون خدماتهم صباحا بقصد شغل أوقات فراغهم فيما يفيدهم وفيما هو ضرورة للعمل في الوقت ذاته كونهم يتواجدون في الأماكن السياحية التي تحتم عليهم التعامل مع الأجانب من السياح, أوقفت الدراسة إجبارا بحجة استئذان الوزارة في أن يكون برنامج تأهيل الأفراد الموفر لهم مجانا هو البديل عن القات !!! فكان من صدنا من مدراء المدارس عن التوعية المجانية في أوقات فراغ الطلاب التي تحددها لنا إدارة المدرسة يذكرني بذلك المدير الأمني وكأن أستاذهما واحد !!

في الأسابيع الماضية أنزلت منشورا في صفحة (أصدقاء الشرطة) على الفيس بوك عن استئناف برامج النزول إلى المدارس وطلبت عون المتطوعين للقيام بهذا الواجب المشترك بين الشرطة والمجتمع وسرني كثيرا الإقبال الكثيف ممن تطوعن وتطوعوا للمشاركة في برامج التوعية.

البرنامج يختلف بحسب الفئة العمرية التي نستهدفها بعيدا عن رتابة الدروس والمحاضرات بالأسلوب التقليدي الذي يمله الطلاب بغرض توعيتهم بوسائل العصابات الإجرامية التي عادة تستهدف الأطفال باستدراجهم لترك المدرسة ثم استغلالهم وكيفية التعامل مع تلك الأساليب وطرق التواصل مع الشرطة إلى آخر البرامج التي تكسر حاجز الخوف من الشرطة في نفوس الطلاب , ويشمل البرنامج جوائز تشجيعية ورحلات إلى بعض وحدات الشرطة مثل الدفاع المدني لمعرفة طرق العمل واخذ الصور التذكارية.

الإقبال على مد يد العون طوعا من كل أصدقاء الشرطة على الفيس بوك جعلني أدرك مدى أهمية أن يكون برنامج استهداف النشء من طلبة وطالبات المدارس ضمن استراتيجية عمل وزارة الداخلية فما نزرعه اليوم , لا شك أننا سنحصد ثماره غدا.

همسة أمنية :

في هذا الأسبوع تكثف وزارة الداخلية حملتها لمنع حمل الأسلحة التي يعد حملها سببا في المعضلة التي تؤرق الجميع, تعاون المجتمع ضرورة لنجاح المجهود الأمني الذي هو من أجلكم.

نطمح لنلمس على الواقع مبادرتكم بالاستجابة والتوعية.

دام اليمن و دمتم بإذن الله سالمين.

● قائد شرطة الدوريات الراجلة – سابقاً
alwajih@yahoo.com

عضو مؤتمر الحوار طارق الباشا لـ" الثورة" :

أكثر من عشرين هيئة ووزارة ستكون مستقلة وهناك وثيقة تشمل كل المخرجات

مخرجات الحوار البشرى التي ما ينتظرها الشعب اليمني بأكمله وذلك إعلانها وإغلاق ماراثون الحوار.. حيث ستمثل هذه النتائج اللبنة الأساسية للدستور الذي سيصاغ ترجمة لهذه المخرجات من بين الفرق التي شكلت في الحوار فريق استقلالية الهيئات وقضايا بيئية واجتماعية خاصة في هذا اللقاء السريع الذي أجريناه مع أحد أعضاء فريق استقلالية الهيئات الأخ طارق نجيب الباشا.

لقاء/ بلقيس الحنش

● بداية هل لك أن تخبرنا عما تم في هذا الفريق ؟

لفظ استقلالية الهيئات جاء في عقد التسعينيات وبعد مبادئ باريس لاستقلالية الهيئات، الفكرة تتمثل في أن هناك عدداً مؤسسات الدولة يجب ألا تحكم بنظام الحكم في تلك الفترة السابقة ففي الدولة المتقدمة التي تمتاز بديمقراطية تتغير فيها الأحزاب الحاكمة ويتغير فيها الرؤساء باستمرار لكن الخطط والاستراتيجيات لتلك الهيئات يجب ألا تتغير، بمعنى مهما اختلف الحزب الحاكم برؤاه واستراتيجيته تبقى هذه المؤسسات محافظة على استراتيجيتها الخاصة لا تتغير بتغير الحزب الحاكم وهذا يأتي عن واقع مثلا الشباب والمرأة والطفل أنه يجب ألا تتغير احتياجاتهم بتغير الحاكم بل إن النظام الحاكم يأتي لتنفيذ هذه الاحتياجات عبر الاستراتيجية الموجودة لهذه المؤسسات.

● ما هي الوزارة والمؤسسة التي اتفق عليها الفريق لتكون مستقلة ؟

نعم نحن استطعنا في تقريرنا النهائي المقدم أن نضع أكثر من عشرين جهة تكون مستقلة منها دار الإفتاء ووزارة الإعلام وزارة حقوق الإنسان البنك المركزي لجنة شؤون الأحزاب المرأة والطفل والشباب والخدمة المدنية وغيرها من الجهات ...ونريد أن نوضح شيئا أن بعض هذه المؤسسات هي وجدت كهيئة لكن معالمها الإدارية لم تكن واضحة وآلياتها كانت مشوشة وكل الذي قمنا به هو توضيح آليات عملها مثل لجنة شؤون الأحزاب لم تكن معالمها واضحة.

باعتقادك ما الفائدة المرجوة من استقلالية الهيئات؟

حقيقة الفائدة كبيرة نحن نتحدث عن أجهزة منفصلة في دولة مدنية دولة تصان فيها حرية الإنسان ولا تنتهك كرامته، دولة يكون على الجميع واجبات كما لهم الحقوق فعندما نقول أجهزة منفصلة فإننا نريد أن نؤكد أنها أجهزة مهمة للناس وهي أيضا قريبة منهم بشكل مباشر أو غير مباشر ومهامها أو عملها يلامس أي مواطن يعيش في هذه الدولة.

● اضرب لنا مثلا كي نوضح الفكرة للجمهور ؟

نعم لنضرب مثلا دار الإفتاء نحن عانينا في الفترات السابقة من الإفتاء فقد كانت الفتوى عشوائية كل من أراد تحقيق غرض سياسي أو ديني يقوم بالإفتاء فمن المهم أن يكون دار الإفتاء مثلا مستقلا عن الحكومة والحزب الحاكم كي نتخلص من الإفتاء العشوائي، لدينا أيضا وزارة حقوق الإنسان هي موجودة نعم لكنها مقيدة فكيف سيعيش الإنسان بعدم وجود جهة تهتم بحقوقه، الإعلام مثلا ما الدور الذي لعبه خلال الفترات السابقة لعب دورا سيئا, هناك جهل ثقافي حتى أمورنا السياسية لم يوضحها الإعلام كما يجب بشكل حيادي لأن إعلامنا مسيرة أعتقد أننا حتى اللحظة لم نوجد إعلاما حرا، أعتقد أن المواطن اليمني سيجد إعلاما حرا يصدقه ويجد جهة تهتم بحقوقه ويلمس هذا عندما يجدها تنصفه، هنا أقول لك فائدة استقلالية تلك الهيئات.

انتخاب

● نفهم أن الاستقلالية ستكون مادية وإدارية لهذه الجهات ؟

بالتأكيد ستكون مستقلة ماليا وإداريا عن النظام الحاكم أو بالأصح مع الحزب الحاكم من أجل تسيير أمورها من أجل تحقيق المطالب التي أنشئت من أجلها وستكون العلاقة بينها وبين الحكومة والجهات الأخرى علاقة تنسيق وتعاون لتسيير عملها لتقدم شيئا لهذه البلد.

● ما هي الآليات التي وضعتموها كي تحافظ هذه الجهات على الاستقلالية ؟

حددناها بشيئين: أولا إيجاد باب في الدستور ينص على استقلالية الهيئات ويكون فيه أحكام عامة تسري على أي هيئة, أما الشيء الثاني فيتمثل في كيفية رئاسة هذه الهيئات، بالطبع طالما أردنا لها الاستقلالية لابد من اختيار من يرأسها بدلا من التعيين ولذا فإننا وضعنا آلية الانتخاب بالنسبة لرئاسة هذه الجهات بمعنى أن كل هيئة تقدم طلبات لوظيفة رئاسة الهيئة التي ستكون من خمسة إلى سبعة أعضاء عبر وسائل الإعلام وتضع المعايير اللازمة لشغل هذه الوظيفة يتقدم كل الناس الذين تنطابق المعايير مع خبرتهم ثم تجمع هذه الطلبات إلى السلطة التشريعية فتكون السلطة التشريعية لجنة من جميع الأطراف يتساوى فيها جميع الكتل ثم تختار هذه اللجنة أفضل السير الذاتية التي قدمت ثم يتم إجراء لقاء شخصي مع المرشحين ثم ينتخب مجلس النواب بالإجماع من فاز برئاسة الهيئة والموظفون يتبعون الخدمة المدنية.

● كيف مثل وجود الشباب في الحوار ؟

من وجهة نظري وصلت لمرحلة أن الشباب لهم دور بارز قدمنا الرؤى وقفنا ضد الأفكار الضيقة ناضل الشباب لأجل الدولة المدنية كنا في محك إما أن نكون أو لا نكون, فتجربة الحوار تجربة فريدة في فترة ما كنا ضائعين لأن الشباب لم يكن لديه خبرة في العمل السياسي وأغلب الخبرة الثورة الشبابية السلمية وهي ليست بالخبرة الكافية فهي تحمل الكثير من الدوافع لم نكن ندرك اللعبة وكيفية سيرها لكنا تجاوزنا ذلك لأن لدينا هدفا هو بناء الدولة المدنية وقام الشباب بعمل مدني وليس تقاسم سلطة, فالتقارير التي أقرت من فريق الحقوق والحريات والتنمية الشاملة وفريق استقلالية الهيئات مثلا كانت تحمل في طياتها المدنية التقارير الأخرى، صحيح أن هناك ما ينقص لكن مدة الحوار وحال البلد استوجبت أن نضع كل خبراتنا والنقص وارد لكن ما كتب هو في قمة المدنية وفي المرحلة القادمة سيكون على الشباب والمنظمات المدنية أن تعمل على إيجادها وتعمل على تطبيقها، فوزارة الإعلام لديها كادر كبير ومهول فبحسب ما توصلنا إليه عند إعدادنا للتقرير أن هناك أربعة آلاف موظف ينتمون إلى القنوات ومع هذا فنحن نقول أن القنوات ستكون مؤسسات عمومية أما الهيئة فسترسم السياسات و إيجاد بنية تحتية قوية للإعلام.

● ما هي آلية عمل هذه المخرجات ؟

ستكون هناك وثيقة الحوار الوطني وتشمل كل المخرجات وسيكون هناك ثلاثة أشهر لصياغة القانون و إنزاله للشعب لفترة لقراءته واستيعابه بعدها الاستفتاء عليه ومن ثم دراسة الأولويات للحكومة القادمة.

● كلمة أخيرة تحب قولها ؟

أعتقد أن الشعب اليمني يستوعب المرحلة التي نمر بها برغم الأمية عضو مؤتمر الآن الجميع يدرك هذه المرحلة ويدرك ما الذي يجب علينا جميعا عمله، وأنصح الجميع بعدم الانجرار وراء الخلافات عليهم أن يركزوا على المخرجات سيجدون أن الحوار قد عمل شيئا علينا أن نستوعب ونعيش كل مرحلة بوقتها لكي نعطي لكل مرحلة حقها وألا ننشغل بالماضي ونعمل جهدنا لبناء المستقبل.

أصبحت ظاهرة شائعة والمجتمع يطالب بإيقافها

شراء الذمم.. يضعف الدولة ويقوض مصلحة المواطن

استطلاع/ معاذ القرشي

" مواطنون: غياب الولاء الوطني أنتج جماعات تتشيع للحاكم وتشجع الظلم

ظلت الدولة اليمنية منذ تأسيسها مطوقة بمبدأ شراء الولاءات لدرجة شعورها بالألم من ولاءٍ البعض لها والذي كان الولاء بالنسبة لهم شعاراً ظل يردد في كثير من المراحل وفي ظل انتشار مبدأ شراء الولاءات غاب الولاء للوطن بمعناه الناصع وهذا الوضع أنتج جماعات لا تعمل وليس لها وظيفة إلا التغني بالولاء للدولة والذي يعني استمرار الوقوف في صف الدولة طالما استمرت تأتي بالمقابل من الأموال والهبات والتسهيلات وفي أحيان كثيرة ارتكب هؤلاء أفعالا وممارسات مثلت خروجا عن لب الولاء للدولة الذي يعني أن تكون مواطنا صالحا وتحول مبدأ شراء الولاءات إلى سلعة لها مواسمها ووسائلها من ولائم حزبية واستحقاقات انتخابية وتغني بالأشخاص والمنجزات التي لم تنعكس إيجابا على حياة الناس في الواقع.

وفي غياب الثقافة الحقيقية التي يعنيها الولاء الوطني وجد وضعا صعبا ونتائج كارثية أصاب البنية المجتمعية بالعديد من الجماعات التي لا تقف إلى جوار الدولة وإنما تقف مع مصالحها الذي كان شعار الولاء للدولة المقايض الأسرع لتحقيق كل طموحاتها "الثورة" ورغبة في توعية المجتمع بمخاطر شراء الولاءات وما أوجده في الماضي وماهي المعالجات وكيف يمكن أن نصنع المواطن الصالح الذي يعمل ويبدع ويقدم مصلحة الوطن على مصلحته الشخصية كان هذا التحقيق الذي نقلنا من خلاله وجهات نظر مختلفة وإلى الحصيلة:

في البداية تحدث الأستاذ حاتم علي كاتب مهتم بالقضايا التربوية حيث اوضح أن شراء الولاءات غاص في عمق الحياة عبر تاريخنا السياسي اليمني وظل من أولويات من يتولون قيادة الدولة والحكومة دون النظر إلى ما يتطلبه الوطن من احتياجات أساسية.

وأضاف حاتم: إن هناك اعتياداً من قبل كل من توالوا على حكم اليمن على رفد الدولة بالكثير من بائعين الولاء وهذا أوجد واقعا مهزوزا غير قادر على التخلص من إرث الماضي لدرجة أن ولاء البعض للدولة استخدم بالفعل للتكسب وعمل على تعطيل الحياة السياسية لليمنيين. وقال حاتم: في هذه الفترة ضعف دور كثير من الجهات الانتهازية والأصولية وذاق المواطن اليمني لأول مرة المعنى الحقيقي للولاء الوطني دون مقابل لكن هذه المرحلة لم تدم طويلا فسرعان ما تحالفت القوى التقليدية ومن راهن على إضعاف الدولة وعادت هذه القوى مرة أخرى للممارسة شراء الولاءات وبشكل أكبر.

وأشار حاتم إلى أن القضاء على شراء الولاءات يرتبط بقدرة الدولة على فرض هيبة الدولة بالفعل وليس بالقول من خلال تصحيح مسار الدولة المدنية ومثل هذه الخطوات العملية يجب أن يقوم بها أناس يقدسون القانون في عقولهم ونفوسهم قبل أن يفرض على الناس وأردف حاتم: نحن بحاجة إلى من يمارس دورا فاعلا من أجل الخروج من كثير من إرث الماضي بكل ما فيه من أخطاء ويمكن أن أقو ل أن الشعب اليمني في هذه المرحلة شب عن الطوق ولديه استعداد أن يصنع وضعا جديدا لحياته معطياتها أن كل مواطن له من الحقوق وفق ما عليه من الواجبات عندها فقط نستطيع أن نقضي على شراء الولاءات.

من جهتة قال المحامي سلطان الملح: إن السؤال عما يحدثه شراء الولاءات من ضعف للدولة يجعلني أتساءل أين الدولة أصلا حتى نخاف على ضعفها كون الدولة لها أركان مهمة لقيامها وهي ركن الشعب والإقليم والنظام يفرض هيبة الدولة هذا النظام بالمعنى الذي يفرض هيبة الدولة غير موجود لهذا ساد في غياب هيبة الدولة بدلا من المؤسسات سلطة الأفراد سواء كانوا داخل النظام السياسي أو خارجه، مشيرا إلى أن غياب النظام يتيح الفرصة لتعدد الولاءات وليس بالضرورة أن تشتري الدولة ولاء البعض رغم أن شراء الولاءات ظل ديدن الدولة اليمنية في الماضي فبعض الولاء كان ينطلق من التعصب الأعمى.

وقال الملح: إن الطريق الوحيد للقضاء على شراء الولاءات يكون في إيجاد نظام سياسي قادر على فرض هيبة الدولة وعلى الجميع دون استثناء، مؤكدا على أن استمرار المظالم في بعض المناطق وعجز الدولة على رفعها يجعل الأفراد يرتمون في أحضان من يصنعون معاناتهم لهذا لا نستغرب أن يكون الولاء للقبيلة والمنطقة أقوى من الانتماء للدولة وهذا يحتاج إلى معالجات شاملة وإرادة سياسية واعية بما رافق مسيرة اليمنيين من انتكاسة لمشروع الدولة الحديثة نتيجة لضعف الدولة.

عمران الأصبحي –محاسب في القطاع الخاص- قال: نحن اليمنيين للأسف ضحايا تعدد الولاءات التي تنوعت بين الولاء للقبيلة والولاء للشيخ والولاء للمنطقة والولاء للأسرة وكل أنوع الولاء التي ذكرنا كانت للأسف بديلا عن الولاء للوطن بمعنى الولاء الذي يخلق مواطنا يقدس الواجب ويضحي من أجل المجموع عندها نكون قد وضعنا إقدامنا على بداية الطريق نحو الخلاص من أسر الولاءات الضيقة التي أعاقت سير اليمنيين نحو التطور.

ويشاركه في هذا هاني ياسين طه ويضيف: إن الوطن بحاجة ماسة إلى إرساء ثقافة جديدة متحررة من عباية الماضي وهذه الثقافة تقوم على استخدام الطرق العلمية في حل مشاكل اليمنيين وإدارة البلد وفق قوانين وأنظمة يتقيد بها الجميع وهذا وحده كفيل للقضاء على مختلف الولاءات التي كانت بديلا للولاء الصادق للوطن.

بينما يرى الدكتور حسين مطهر –الأستاذ بجامعة صنعاء- أن أي حاكم أو مجموعة تحكم لا يمكن أن تحكم دون أن يكون معها مجموعة من الموالين الأقوياء للوقوف ضد المعارضين ومن أجل استمرار الموالين في الوقوف مع الحاكم ضد معارضيه استمر الحاكم في منحهم الكثير من العطايا والمناصب والأموال وتحول هؤلاء إلى جماعات لا عمل لها إلا الوقوف إلى جانب الحاكم في وقت الحاجة لهم وتحول الولاء إلى ولاء نفعي له مقابل.

وأضاف الدكتور مطهر: إن اليمنيين يعانون أيضا من ولاء بعض الجماعات للخارج أكثر من ولائها لوطنها حتى أصبح الولاء للخارج البوابة لتكبيل إرادة الدولة في الداخل وأكثر ما نخشاه أن يتحول الولاء للخارج إلى عامل لمزيد من الصراع في الداخل في المستقبل. مشيرا إلى أن الخلاص من الولاءات الضيقة مرهون بوجود الدولة القوية بالقانون والنظام الذي يطبق على الجميع ومهمة الدولة في هذا الوقت غرس الولاء للوطن في القلوب بعيدا عن الولاءات الضيقة التي كانت عبارة عن ذبح لكل قيم الولاء من خلال إرساء ثقافة وطنية بديلة ترسخ حضور القانون والنظام في حياة الناس وهو المخرج الوحيد لتجاوز كثير من إرث الماضي ومن هذا الإرث الثقيل شراء الولاءات.

أهالي قاع القيضي بالأمانة يناشدون وزير التربية:

معلمون يتركونٍ المدارس ليمارسوا أعمالا حرة

■ قضايا وناس / خاص

التعليم هو أساس تقدم الشعوب والأمم.. وبدونه تتخلف الدول وتظل فقيرة تبحث عن تبرعات مالية تغطي عجز ميزانيتها وغذائية تسد من جوع شعوبها.

"العلم نور والجهل ظلام" عبارة لها مدلولات ومعان واسعة لا تقتصر على الفرد بل تعني المجتمعات بشكل عام..فالمجتمع الذي يعاني من الجهل والتخلف والتراجع الاقتصادي والثقافي لا بد وأن مشكلته الأساسية تكمن في التعليم وغياب كوادر تعليمية تضع اللبنات الأساسية لأبنائه.

للأسف الشديد أقول وقلبي يعصره الألم بأن. بلادنا ضمن هذه المجتمعات.. فهناك مدارس ممتلئة بالطلاب وخالية من المدرسين المتواجدين في أسواق القات والمحلات التجارية أثناء دوامهم الرسمي.

في المجتمعات الأخرى راتب المعلم أكثر من القاضي والضابط والعقيد والطبيب.. لان كل هؤلاء تخرجوا وتعلموا ورسم لهم الطريق "المعلم"... فحين اضرب القضاة في ألمانيا احتجاجا على عدم مساوات رواتبهم بالمعلمين ردت عليهم مستشارة المانيا انجيلا ميوكل آنذاك قائلة" هل اساويكم بمن علمكم؟".. وهذا دليل على قيمة المعلم وعظمته وما يقدمه لبناء الوطن.

لماذا يحترمون الغرب المعلم لأنه احترم مهنته، قدسها، قدم لها أفضل ما عنده وحاول الرقي بها.. بينما في وطني أصبح المعلم لاشيء عند الدولة والتلميذ والمجتمع ككل لأنه لم يعطى عمله ما يستحقه، لأنه ترك التلاميذ يواجهون مصير مجهول.. وهو يمارس عمله الحر.

هذه الظاهرة " غياب المعلمين" انتشرت في الأعوام الأخيرة وبدأ أولياء الأمور يشتكون منها كونها تهدد مستقبل أبنائهم ووطنهم.. فلم يعد بمقدورهم الرفع والشكوى بالمدارس لمكاتب التربية بالمديريات.. فقد اتخذوا وسائل الإعلام قبلة لحل هذه القضية والوسيلة الوحيدة التي يستطيعوا من خلالها إيصال صوتهم لوزير التربية والتعليم.

فخلال الأسبوع الماضي اشتكا أهالي وسكان " قاع القيضي" حزيز بمديرية سنحان من إهمال بعض المدرسين أمام واجبهم وعدم صيانة الأمانة الملقاه على عاتقهم والمتعلق بغيابهم عن المدارس أثناء دوامهم الرسمي, في المجتمعات الأخرى راتب المعلم أكثر من القاضي والضابط والعقيد والطبيب.. لان كل هؤلاء تخرجوا وتعلموا ورسم لهم الطريق "المعلم"... فحين اضرب القضاة في ألمانيا احتجاجا على عدم مساوات رواتبهم بالمعلمين ردت عليهم مستشارة المانيا انجيلا ميوكل آنذاك قائلة" هل اساويكم بمن علمكم؟".. وهذا دليل على قيمة المعلم وعظمته وما يقدمه لبناء الوطن.

لماذا يحترمون الغرب المعلم لأنه احترم مهنته، قدسها، قدم لها أفضل ما عنده وحاول الرقي بها.. بينما في وطني أصبح المعلم لاشيء

وناشد المواطن رامي أمين العريقي عن أهالي قاع القيضي وزير التربية والجهات ذات العلاقة بتكليف لجنة للنزول الميداني إلى هذه المدارس وبقية مدارس المديرية للتأكد مما يجري من تلاعب وغياب كوادر التربية، واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم للحد من تفاقم الظاهرة.